جامعة الإخوة منتوري – قسنطينة 1–

كـليـــة الـحقــوق تيجاني هدام

قسم القانون العام

مقياس المدخل للعلوم القانونية _أعمال موجهة _

موجه لطلبة سنة أولى ليسانس L.M.D

تحت إشراف الأستاذتين:

- مريم حلايمية
- نياف آمال

البريد الإلكتروني: umc.meriem@gmail.com

البريد الإلكتروني: amel.niaf@umc.edu.dz

السنة الجامعية: 2021/2020

يشكل مقياس المدخل للعلوم القانونية (نظريتا القانون والحق) عماد تخصص القانون، ففيه يتم التعريف بالمبادئ والمفاهيم الأساسية التي ستمكن الطلبة من دراسة هذا العلم وفهمه. وعلم القانون مثل غيره من العلوم يحتاج إلى التمهيد لدراسته ولولاه لكان من الصعب فهم القضايا والموضوعات التفصيلية التي يمكن دراستها ضمن هذا العلم. ولا نجافي الحقيقة إذا قلنا أن طالب الحقوق أشد حاجة لهذا التمهيد منه إلى دراسة أي تمهيد لعلم آخر، ذلك أن الطالب يجد نفسه أمام موضوعات لا صلة لها مطلقا بما سبق دراسته في المراحل الدراسية السابقة.

انطلاقا من الأهمية السابقة، ومن المعارف التي يتم تلقينها للطالب في شكل دروس نظرية (المحاضرات)، سيكون من المناسب الوقوف أيضا على الجانب التطبيقي للمحاور الدرس النظري، والذي يخص فقط نظرية القانون وفقا للمقرر الدراسي المبرمج لهذا السداسي، وذلك فيما يلي:

محتوى المادة:

المحور الأول: مفهوم القانون

- **تعريف القانون**
- **خصائص القاعدة القانونية**
- **تمييز القواعد القانونية عن غيرها من قواعد السلوك**
- **أنواع القاعدة القانونية**

المحور الثاني: تقسيمات القانون

المحور الثالث :مصادر القانون

- **المصادر الرسمية**
  - ✓ **الأصلية**
  - ✓ **الاحتياطية**

المحور الرابع :تطبيق القانون

- **من حيث الأشخاص**
- **من حيث المكان**
- **من حيث الزمان**

المحور الأول: مفهوم القانون

أولا: تعريف القانون

إصطلاحا:

أ. **المعنى الواسع:** ويقصد به [مجموعة القواعد العامة والمجردة التي تنظم سلوكات الأفراد في المجتمع، والتي تقترن بجزاء يوقع على من يخالفها].

ب. **المعنى الضيق:** ويقصد به [مجموعة القواعد القانونية التي تضعها السلطة التشريعية لتنظيم مسألة معينة].

- تصاغ القوانين عادة في شكل نص يسمى مادة، وقد تفصل المادة الواحدة إلى فقرات.

ثانيا: خصائص القاعدة القانونية

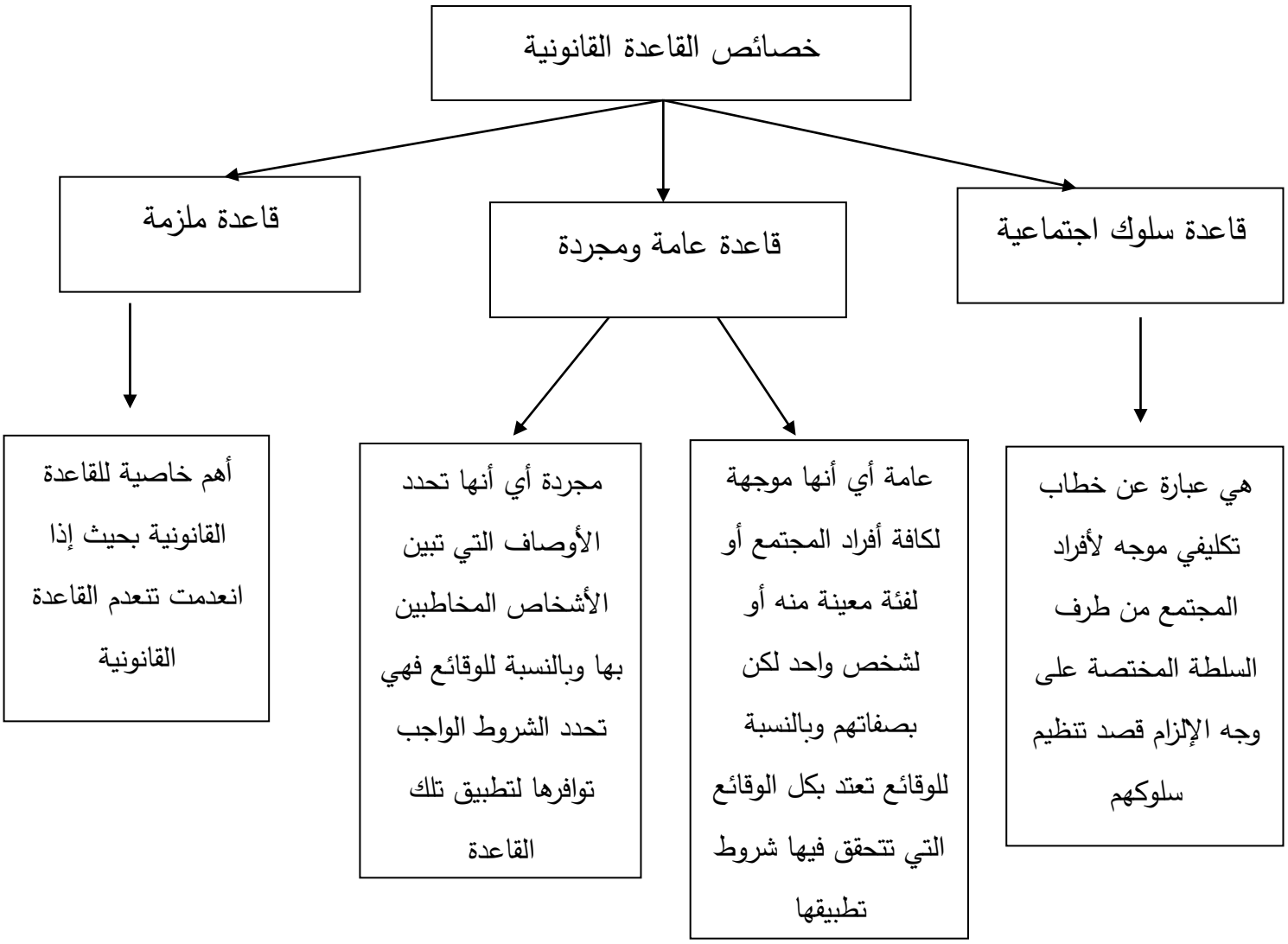

ثالثا: تمييز القاعدة القانونية عن غيرها من قواعد السلوك

		القاعدة القانونية	قاعدة المجاملات والعادات والتقاليد	قواعد الأخلاق	قواعد الدين
أوجه التشابه		كل القواعد تخاطب أفراد المجتمع وتحكم سلوكهم وتعتبر قواعد اجتماعية، كما أنها قواعد عامة تتصف بطابع الإلزام من حيث الآثار المترتبة على مخالفتها.			
أوجه الاختلاف	من حيث المصدر	التشريع (القانون الوضعي)	المجتمع	الأخلاق المستقرة في المجتمع	الدين (الوحي الإلهي)
	من حيث المضمون	قواعد مكتوبة ومحددة تنظم سلوك الأفراد فيما بينهم	تقاليد تعارف عليها المجتمع في مختلف المناسبات الاجتماعية	واجب الإنسان نحو نفسه ونحو غيره من أفراد المجتمع	قواعد تنظم سلوك الأفراد مع الله سبحانه وتعالى وفيما بينهم والإنسان مع نفسه
	من حيث الغاية	المحافظة على النظام في المجتمع وتحقيق العدل والمساواة بين الأفراد	تحقيق غايات يسعى إليها المجتمع مثل استقراره	الارتقاء بالعقل البشري إلى تحقيق كمال الإنسان وتهذيبه	سمو النفس البشرية
	من حيث الجزاء	جزاء مادي يوقع جبرا من طرف السلطة العامة المختصة في الدولة بكل وسائل الإجبار	جزاء معنوي من خلال استنكار الجماعة (ردع اجتماعي)	جزاء معنوي من خلال استنكار الرأي العام وتأنيب الضمير	جزاءات عاجلة وأخرى آجلة في الدار الآخرة من الله سبحانه وتعالى

رابعا :أنواع القاعدة القانونية

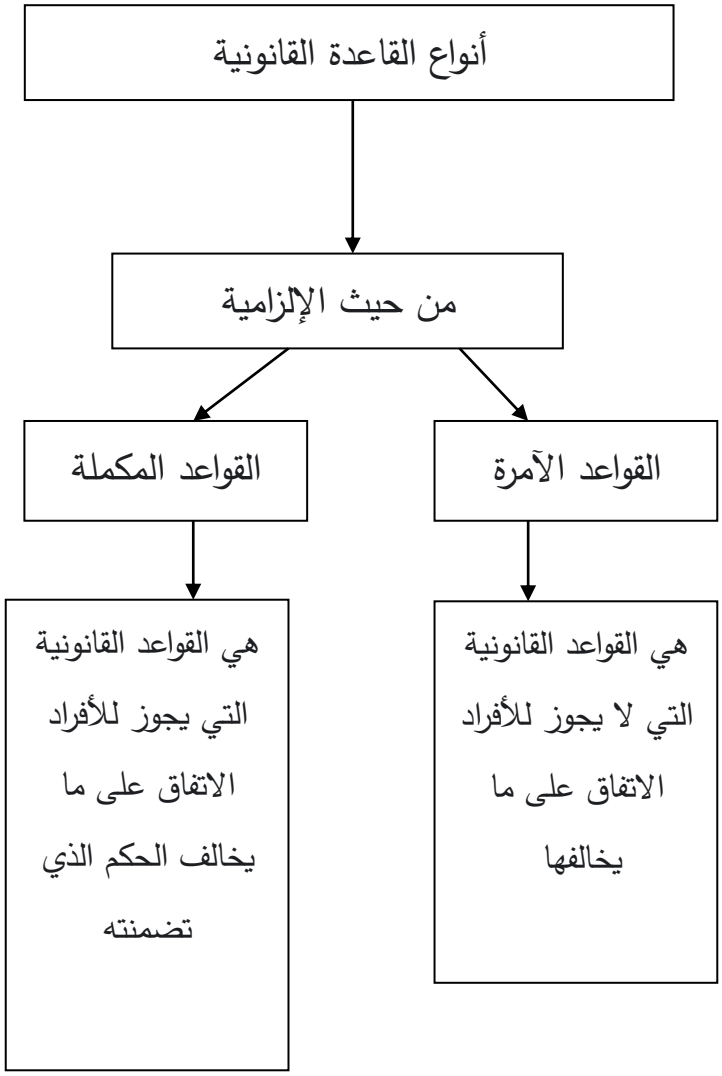

المحور الثاني: تقسيمات القانون

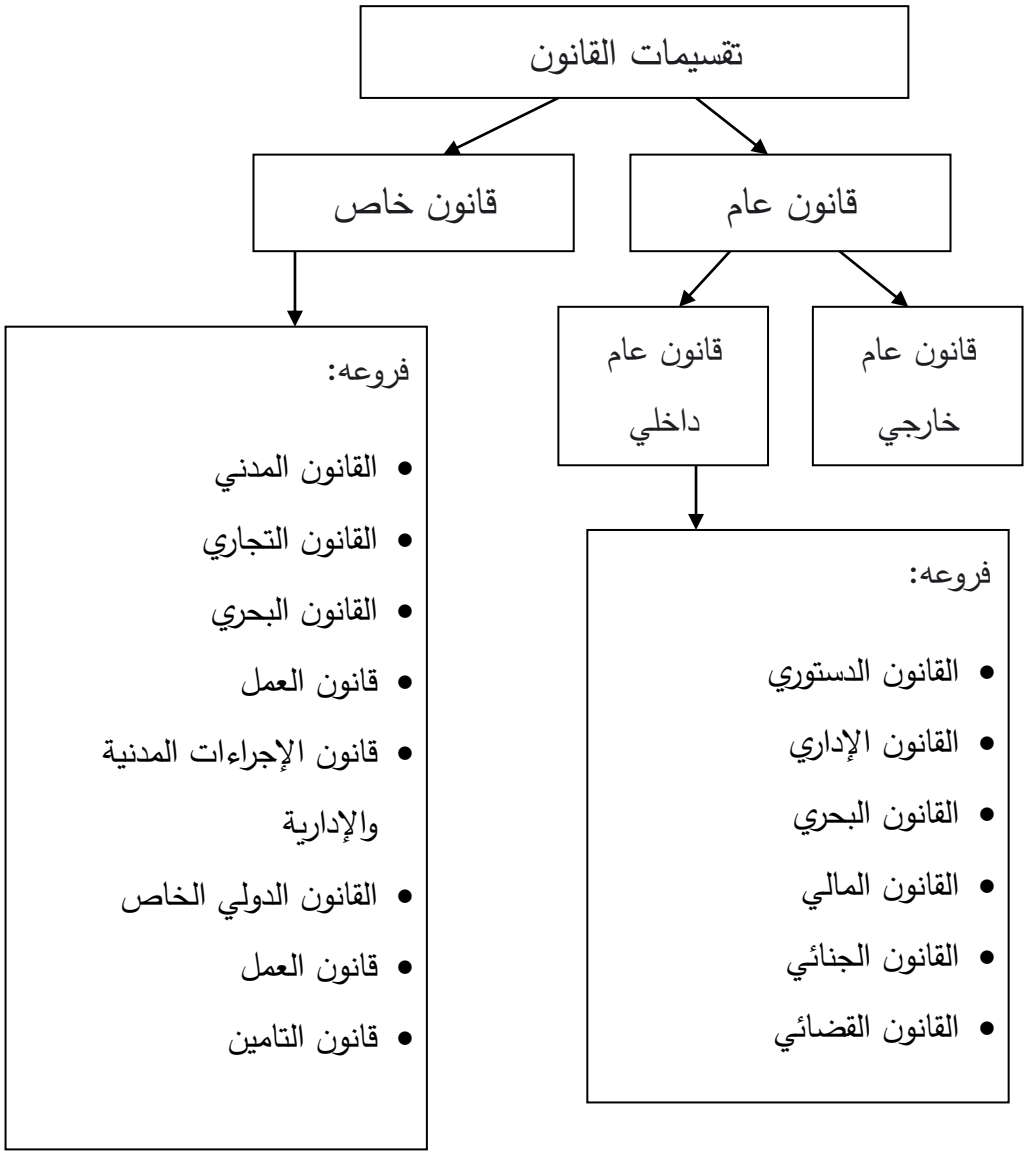

المحور الثالث :مصادر القانون

أولا: المصادر الرسمية الأصلية

التشريع:

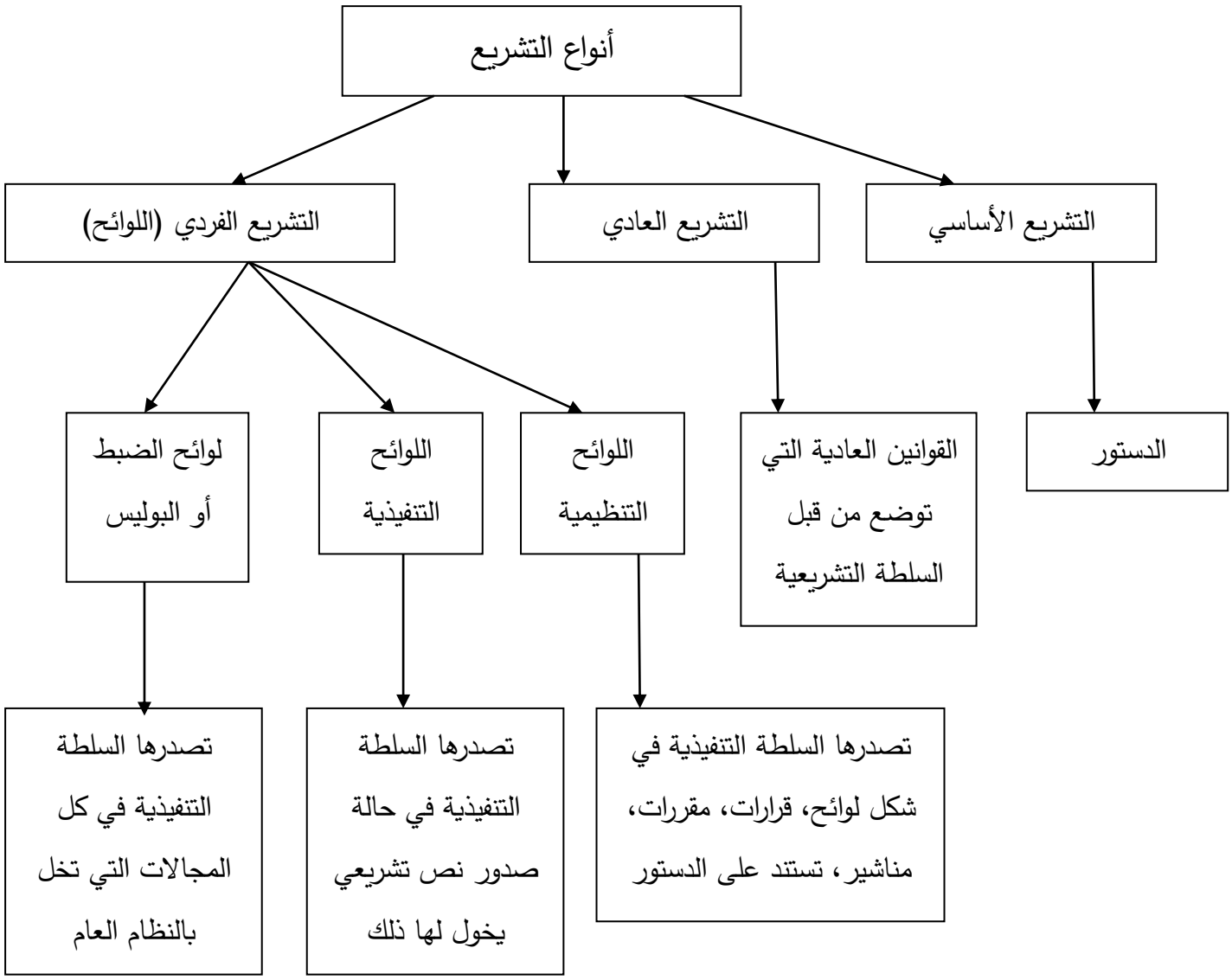

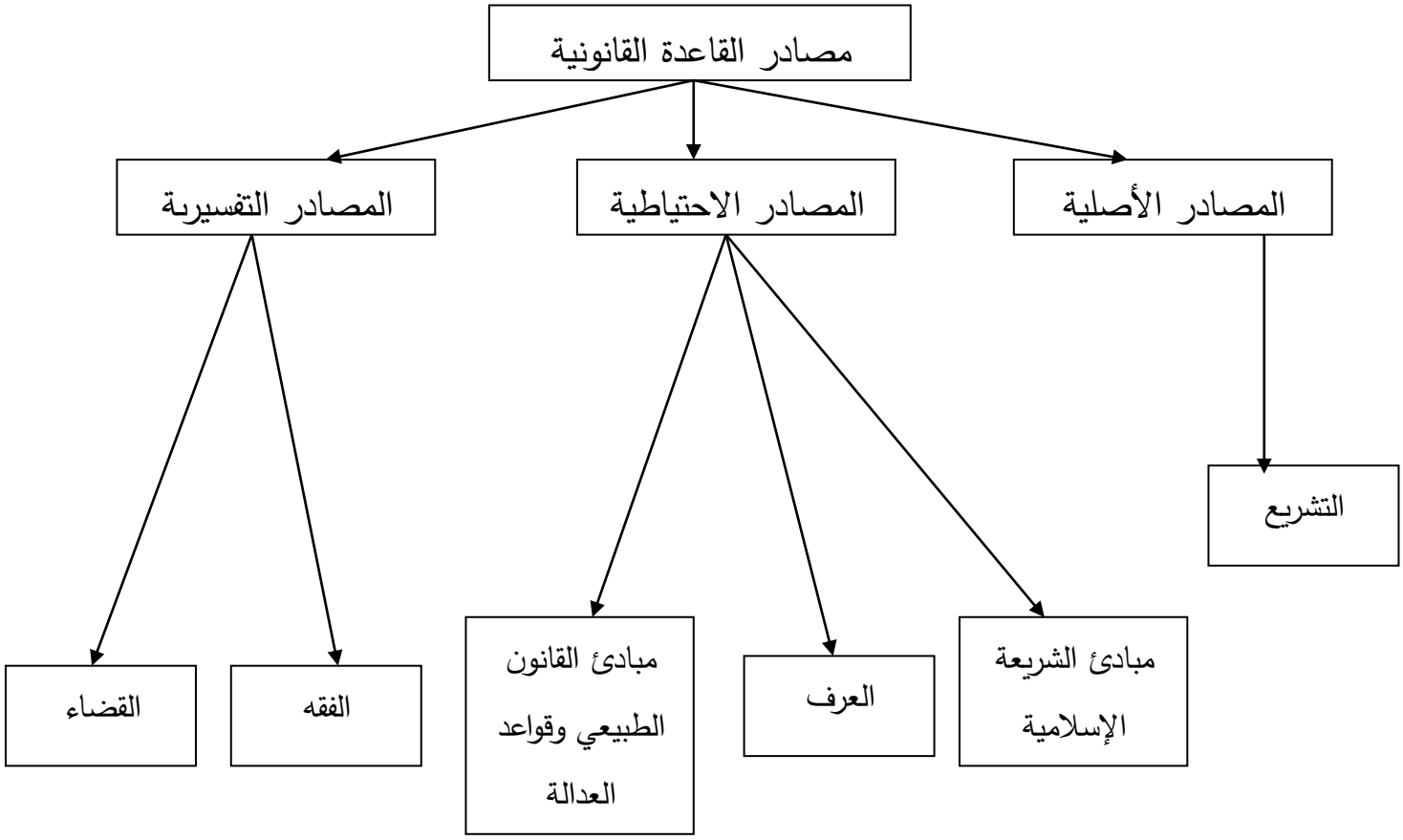
مصادر القاعدة القانونية
المصادر التفسيرية
المصادر الاحتياطية
المصادر الأصلية
التشريع
مبادئ الشريعة الإسلامية
العرف
مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة
الفقه
القضاء

المحور الرابع :تطبيق القانون

أولا: تطبيق القانون من حيث الأشخاص

تطبيق القاعدة القانونية من حيث الأشخاص

هناك مبدأ عام بحكم تطبيق القاعدة القانونية من حيث الأشخاص وهو:

" مبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل القانون "

أساس المبدأ وتبريراته

- يعتبر القانون نافذا في حق الأشخاص بعد نشره في الجريدة الرسمية.
- تنص المادة 1/74 من الدستور "لا يعذر بجها القانون".
- لا يجوز للشخص التملص من القانون مدعيا جهله للقاعدة القانونية.

نطاق تطبيق المبدأ

- يسري هذا المبدأ في نطاقي القانون العام والخاص.
- يسري على جميع القوانين مهما كان مصدرها: (التشريع أو العرف أو الشريعة).
- يسري هذا المبدأ على القواعد الآمرة والمكملة.

الاستثناءات الواردة على المبدأ

- حالة القوة القاهرة: زلزال، فيضان، حالة الحرب...
- وجود نص يجعل الجهل بالقانون عذرا.
- حالة الغلط في القانون.

ثانيا: تطبيق القانون من حيث المكان

تطبيق القاعدة القانونية من حيث المكان

مبدأ إقليمية القوانين

- المادة 5 من القانون المدني: "يخضع كل سكان القطر الجزائري لقوانين الشرطة والأمن"
- سريان القانون على كل ما يقع داخل إقليم الدولة على كل الأشخاص الموجودين فيه من وطنيين وأجانب

الإستثناءات

1. إعفاء رؤساء الدول الأجانب والممثلين الدبلوماسيين، ومندوبو الدول في الهيئات الدولية.
2. بعض الحقوق المنصوص عليها في الدستور الخاصة بالوطنيين فقط كحق الانتخاب والترشح.

مبدأ شخصية القوانين

ومعناه خضوع الأشخاص أينما وجدوا لقانونهم الوطني من مسائل الحالة المدنية وأهليتهم العامة والزواج، والنفقة، والولاية، الميراث، الوصاية...

ثالثا: تطبيق القانون من حيث الزمان

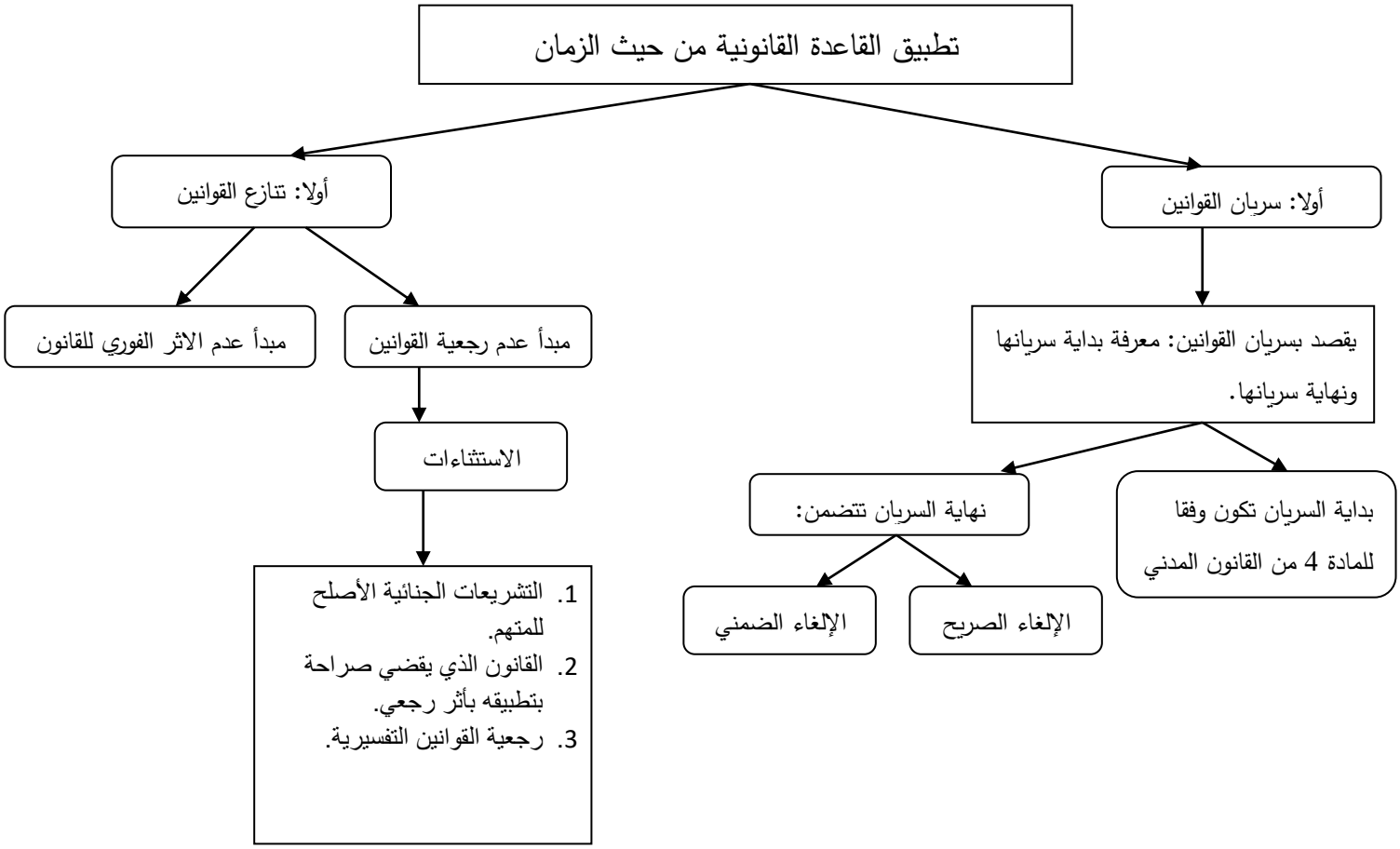

أنشطة المحور الأول

انطلاقا من معارفك السابقة (الدروس النظرية في مقياس المدخل للعلوم القانونية)، أجب على الأسئلة التالية:

السؤال الأول: يقال أن الجزاء هو الغاية من القانون، وهو من اختصاص الأفراد، ما رأيك؟.

السؤال الثاني: انطلاقا من معارفك السابقة قم بإعداد جدول تبين فيه الفرق القانوني بين:

(القاعدة القانونية، والقاعدة الأخلاقية، والقاعدة الدينية).

السؤال الثالث: إذا كان للأطراف الحق في مخالفة القواعد المكملة فهل ينفي عنها صفة الإلزام؟.

السؤال الرابع: ميز بين القواعد القانونية التالية من حيث قوتها الإلزامية مع التعليل:

1- تنص المادة 92 من القانون المدني الجزائري، على أنه: "غير أن التعامل بتركة إنسان على قيد الحياة باطل ولو برضاه...".

2- تنص المادة 92 من القانون المدني الجزائري، على أنه: "لا يجبر المدين الدائن على قبول وفاء جزئي لحقه ما لم يوجد اتفاق أو نص يقضي بغير ذلك".

3- تنص المادة 40 من القانون المدني الجزائري، على أنه: "كل شخص بلغ سن الرشد متمتعا بقواه العقلية ولم يحجر عليه يكون كامل الأهلية لمباشرة حقوقه المدنية وسن الرشد 19 عشر سنة كاملة".

4- تنص المادة 97 من القانون المدني الجزائري، على أنه: "إذا التزم المتعاقد لسبب غير مشروع أو مخالف للنظام العام أو الآداب العامة كان العقد باطلا".

أنشطة المحور الثاني

إنطلاقا من معارفك السابقة (الدروس النظرية في مقياس المدخل للعلوم القانونية)، أجب على الأسئلة التالية:

السؤال الأول: ما هي المجالات التي يمارس فيها رئيس الجمهورية سلطة التنظيم؟.

السؤال الثاني: بين الفرق بين القوانين العضوية والقوانين العادية؟.

السؤال الثالث: بين أوجه التشابه والاختلاف بين العرف والعادة؟.

السؤال الرابع: هل يمكن للعرف أن يخالف القواعد الآمرة؟.

السؤال الخامس: عرض على قاض نزاع وعند الفصل قيه لم يجد حلا في التشريع فاستشار قاضيا، فأشار عليه بالإستيعانة بالقواعد الاجتماعية أو العلوم الأخرى. ما رأيك؟.

أنشطة المحور الثالث

انطلاقا من معارفك السابقة (الدروس النظرية في مقياس المدخل للعلوم القانونية)، أجب على الأسئلة التالية:

السؤال الأول: هل يمكن إلزام الأفراد بأحكام التشريع قبل نشره في الجريدة الرسمية، على اعتبار معرفتهم بمضمونه عن طريق وسائل الإعلام؟ دعم إجابتك بالأسانيد القانونية؟.

السؤال الثاني: ما هو نطاق قاعدة عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون؟ وما ضوابط التمسك به؟ مع المقارنة بالغلط والجهل بالقانون؟.

السؤال الثالث: ما المقصود بإلغاء التشريع؟ ومن هي السلطة التي تملك الإلغاء وما هي صوره؟.

السؤال الرابع: تنص المادة الأولى من القانون المدني الجزائري: "يسري القانون على جميع المسائل التي تتناولها نصوصه في لفظها أو في فحواها، فإذا لم يوجد نص تشريعي حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم يوجد فبمقتضى العرف، فإذا لم يوجد فبمقتضى القانون الطبيعي وقواعد العدالة".

بالإضافة إلى المحاضرات المقدمة للطلبة في مقياس المدخل للعلوم القانونية، يمكنكم أيضا الإستيعانة بالعديد من الكتب، منها على سبيل المثال ما يلي:

- أحمد سي علي، مدخل للعلوم القانونية، دار هوما للنشر، الجزائر، 2009.

- إسحاق إبراهيم منصور، نظريتا القانون والحق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

- توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

- سعيد جعفور، مدخل إلى العلوم القانونية، الجزء الأول، دار هومة، الجزائر، 2012.

- عمار بوضياف، النظرية العامة للحق وتطبيقاتها في القانون الجزائري، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

-إسحاق إبراهيم منصور، نظريتا القانون والحق وتطبيقاتها في القوانين الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1987.

-محمد الصغير بعلي، المدخل للعلوم القانونية (نظرية القانون ونظرية الحق)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2006.

- سليمان مرقس، المدخل للعلوم القانونية، دار المنشر للجامعات المصرية، القاهرة، 2000.

- علي صادف أبو هيف، المدخل للعلوم القانونية، هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.